محضر الجلسة 297

التاريخ: الثلاثاء26 جمادى الأولى1423 (2002/08/06)
الرئاسة: السيد عبد السلام بروال الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان ابتداء من الرابعة وعشر دقائق بعد الزوال
جدول الأعمال: الأسئلة الشفوية.

السيد عبدالسلام بروال رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

عملا بمقتضيات الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفوية المدرجة في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات. السيد الأمين لكم الكلمة.

السد علي لطفي أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

فعلا توصلت رئاسة مجلس المستشارين بعدد من المشاريع منها على الخصوص:

- مشروع قانون رقم 6500 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية والمجال على المجلس من مجلس النواب.

- مشروع قانون رقم 99-34، يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 367.59.1 الصادر من شعبان 1979 الموافق ل 19 فبراير 1960 بتنظيم مزاولة مهن الصيادلة وجراحي الأسنان والعقاقريين والقوابل والمحال على المجلس من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية.

كما وردت على رئاسة المجلس طلبات إحاطة المجلس علما بقضية طارئة ويتعلق الأمر بإحاطة من فريق الاتحاد الدستوري، ثم من الفريق الديمقراطي، كذلك من الفريق الكونفدرالي، وأخيرا من الفريق الاستقلالي.

وبخصوص الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين من 23 يوليوز إلى 6 غشت 2002، عدد الأسئلة الشفهية 11 سؤال وعدد الأسئلة الكتابية سؤالين. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين،كما جاء على لسان السيد الأمين هناك طلبات إحاطة المجلس علما بأشياء طارئة، أبدأ بأول رئيس فريق الذي طلب إحاطة المجلس علما بطارئ هو فريق الاتحاد الدستوري. لكم الكلمة السي بركاع.

المستشار السيد نور الدين بركاع:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارين المحترمين،

في إطار المادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد الدستوري لإخبار مجلسنا الموقر بأمر طارئ يهم الأساتذة الباحثين العاملين بمعاهد وزارة الثقافة الذين دخلوا في إضراب واعتصام منذ أيام.

فهاته الفئة من المغاربة الذين اجتهدوا وثابروا من أجل هذا الوطن وساهموا في بنائه وتكوين أجيال متلاحقة من الطلبة في مجالات علمية ذات قيمة معرفية وتقنية كبرى. ولا نخفي الحكومة سرا أننا كنا مضطرين لإثارة هذا الموضوع من خلال مسطرة الإخبار بأمر طارئ عوض طرح سؤال آني لأن السيد وزير الثقافة والاتصال سبق له أن أكد حين جوابه على سؤال أحد النواب أن طرح السؤال لم يعد ذا جدوى نظرا لأن المشكل قد تم حله ولا داعي للحديث عنه.

إلا أنه وابتداء من يوم الخميس فاتح غشت 2002، اضطر السادة الأساتذة الباحثون بالمعاهد التابعة لوزارة الثقافة إلى الدخول في إضراب واعتصام جديد، احتجاجا على سلوك الحكومة الذي يتميز بالتماطل والكذب على الرأي العام بعد أن أقبلت الوزارة المعنية على خرق جميع الاتفاقات التي تمت بين الوزارة والمكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي، وذلك عندما لم تلتزم بالاستجابة إلى مطالب الأساتذة الباحثين المتمثلة في إيجاد حلول لتسوية وضعية الأساتذة الباحثين بناء على المرسوم رقم 2.00.378 وخلق لجنة مشتركة بين الطرفين للمتابعة.

ولهذا فإننا إذ نثير هذا الأمر فنظرا لمنطق التماطل الذي أصبحت الحكومة تتعامل به مع الملفات المصيرية لفئات عريضة من المغاربة، ولعل حالة الأساتذة الباحثين العاملين بمعاهد وزارة الثقافة لخير دليل على ضعف الأداء الحكومي سجين الإضراب والتردد والاعتباطية، فلا يعقل أن يصرح وزير أمام البرلمان بحل بمشكل ليكتشف ممثلو الأمة بعد شهرين أن المشكلة لازالت قائمة ولم تعرف طريقها إلى الحل. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، ثاني طلب إحاطة من رئيس الفريق الديمقراطي، السيد رئيس الفريق لكم الكلمة.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

في إطار إحاطة المجلس علما ومن خلاله الرأي العام الوطني، نود في الفريق الديمقراطي أن نحيط المجلس علما على أنه المشرع المغربي لما وضع الأسس القانونية والضوابط سواء في طريقة التسيير لهذه الغرفة أو الحكومة أو الشأن العام المحلي.. كل حاجة عملها في الخانة ديالها.

وللتذكير فإن المادة 47 من القانون التنظيمي لقانون التصفية، اللي كيقول يجب أن يودع مشروع القانون المذكور بمكتب أحد مجلسي البرلمان في نهاية السنة الثانية الموالية لسنة تنفيذ القانون المالي على أبعد تقدير.

ومن هنا أن الحكومة الحالية وحنا ماعرفناش شحال باقي لنا معها 15 يوم أو شهر وخصوصا أن الانتخابات تحددت الآجال ديالها وهو 27 شتنبر، الميزانيات اللي تصرفوا، الميزانية ديال 98، 132 مليار درهم، الميزانية ديال 99 بها 141 مليار، 6 أشهر من 200 بها 79 مليار، ستة أشهر من 2001 بها 164 مليار، 2002 بها 164 مليار أي ما مجموعة 683 مليار درهم زائد عائدات الخوصصة، زائد العفو الضريبي.

حنا كنتساءلو أنه وخصوصا أن بين يدينا هنا تقرير المجلس الأعلى للحسابات، السيد الرئيس، اللي جاءنا في قانون التصفية ديال 95 ووزير المالية هنا السيد الرئيس لما قدم لنا القانون التنظيمي في 98 تعهد ووعد هذا المجلس أنه سيتقدم بجميع قوانين التصفية المتبقية، كذلك قال على الأقل الحكومة المالية غادي تجيب قانوني تصفية من خلال الممارسة ديالها، حنا هاذ الشي ما شفناهش، حنا هاذ الحكومة خارجة حنا ما عارفناهاش أشنو دارت ما اعطيناهاش تبرئة الذمة.

إذن حنا كنقولو هنا الحصيلة هي هاذي الحقيقة، الحصيلة الحسابية

كما نص على ذلك المشرع أما السيد الرئيس أننا نجيو للبرلمان ونبقاو نعطيو أرقام خيالية، فالمشرع حدد طريقة المعاملة ديال الحكومة مع الغرفتين هنا طبقا للقانون وحنا كنتظرو الحكومة هاذي 683 مليار ديال الدرهم حنا ما عرفناش فين تصرفت ولا فين مشات، ولهذا هذا هو الحقيقة اللي خصها تجي لهنا الحكومة وتعطيه كما وعدت في 98.

شكرا السد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق، ثالث طالب إحاطة المجلس علما، السيد رئيس الفريق الكونفدرالية.

السيد خالد العلمي لهوير:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، السادة الوزراء، اخواني المستشارين،

أتدخل باسم الفريق الكونفدرالي في إطار إحاطة المجلس علما ومن خلاله الرأي العام الوطني في موضوع نعتبره ذا أهمية وذا خطورة في نفس الوقت وهو ما يتعلق بالوفيات الناتجة عن الأمراض المهنية وحوادث الشغل داخل قطاع الفوسفاط، لكن قبل أن أتناول هذا الموضوع لابد من ملاحظة نعتبرها جوهرية وأكيد أنه السادة المستشارين سيتقاسموننا هذه الملاحظة وهي تجاهل الحكومة وعلى رأسها السيد الوزير الأول الأسئلة الموجهة إلى الحكومة سواء كانت قطاعية أو تتعلق بالمستوى الوطني وهو ما يمكن اعتباره تجاوزا على المستوى الدستوري والتذكير هنا بمقتضيات الفصل 56 من الدستور، خاصة الفقرة الثانية والثالثة وأيضا مقتضيات النظام الداخلي الباب الرابع والباب الخامس والباب السادس المتعلق بالأسئلة الكتابية والشفهية والآنية والتي يحدد المشرع فيها آجال 20 يوما للحكومة من أجل الإجابة عليها ولكن للأسف الحكومة تتجاهل قضايا الطبقة العاملة بصفة خاصة.

وهنا يمكن أن نسرد ثلاث أمثلة: سؤال شفوي آني موجه إلى السيد الوزير الأول بتاريخ 13 يونيو حول حوادث الشغل بالمراكز المنجمية بقطاع الفوسفاط، سؤال كتابي موجه أيضا إلى السيد الوزير الأول بتاريخ 11 يونيو حول الملف الاجتماعي لقطاع الفوسفاط وأيضا أسئلة كتابية وشفهية موجهة إلى السيد وزير الطاقة والمعادن.

بالرجوع إلى الموضوع فلقد سجل قطاع الفوسفاط خلال السبعة أشهر من هذه السنة رقما قياسيا من حيث الوفيات بسبب حوادث الشغل، حيث تضاعفت بنسبة100٪ وهكذا الرقم هو يستفز ويطرح أكثر من سؤال ومتعلق بالنسبة لكل المشرفين على هذا القطاع. ويمكن اعتبار أن أهم الخطوط الأساسية للإنسان هو الحق في الحياة الذي أصبح مهددا في مؤسسة يمكن أن تعتبر أكبر مؤسسة عمومية ببلادنا.

الجانب الثاني هو الوفيات الناتجة عن الأمراض المهنية، فهذا المسلسل أو هذه الظاهرة انطلقت هذه السنة بوفيات تعد بالعشرات في المركبات الكيماوية وفي المراكز المنجمية وآخرها "ما وقع هذا الأسبوع، حيث توفي عامل بالمركب الكيماوي بآسفي وخلف وراءه سبعة أبناء، كما توفي آخر بمدينة خريبكة بسبب مرض مهني هو السيليكوز.

ويمكن تشخيص هذه الأسباب للحكومة من أجل أن تأخذ بعين الاعتبار كل هذه الأسباب التي يؤدي إلى مثل هذه الوفيات، فالسياسة المتبعة في مجال حفظ الصحة والسلامة والبيئة وعدم احترام المعايير والمواصفات الدولية وغياب مراقبة الوزارة الوصية، سواء وزارة الطاقة والمعادن أو وزارة التشغيل وعدم الاهتمام بتقارير مناديب حفظ الصحة والسلامة، إضافة إلى ارتفاع معدل السن لدى الشغيلة إلى 45 سنة وتقليص اليد العاملة، علما بأنه الإحالات على التقاليد انتقلت من 30 ألف إلى 22 ألف داخل القطاع.

هذا في الوقت الذي كنا ننتظر تدخلا عاجلا من طرف الحكومة ومن طرف المشرفين على القطاع في أجل فتح تحقيق في هذه الوفيات ومن أجل معالجة القضية المرتبطة

بظروف العمل وحفظ الصحة ومجال البيئة، إلا أننا ما نلاحظه هو أن الحكومة تجاهلت كل هذه المطالب وتجاهلت الأوضاع المادية والاجتماعية لهذه الفئة المنتجة علما، السيد الرئيس، أن هذه الفئة تعتبر أهم مورد للعملة الصعبة ببلادنا ويمكن تعتبر.. نقدرها بعشرات الملايين من الدولارات..

للأسف كيف قلت بأنه هذا التعامل الذي سجلته الشغيلة الفوسفاطية للأسف أنه ما عمر وضعها المادي والاجتماعي والصحي تدهور إلا في الأربع سنوات الأخيرة وفي ظل هذه الحكومة، ونطالب مجددا بفتح تحقيق في هذه الوفيات وإنصاف الضحايا ومعالجة هذه الوضعية حتى لا يستمر هذا النزيف. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. آخر طالب إحاطة المجلس علما بطارئ هو السيد رئيس الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد أبو الفارج:

السيد الرئيس، السادة الوزراء، اخواني المستشارين، نحيط المجلس علما، ومن خلاله الرأي العام الوطني، عن مسألة المعادلة وخاصة المعادلة فيما يخص الديبلومات اللي كيدخلوا من الخارج وخاصة الدول الشرقية، بحيث واحد العدد ديال الدكاترة وخاصة الدكاترة البيطريين اللي واحد العدد منهم ولمدة أربع سنوات ينتظرون شهادة المعادلة وحتى الوزارة المعنية أخرجت راسها من هاذ العملية بحيث لا وزارة الفلاحة ولا وزارة الشؤون العامة للحكومة ولا كذلك وزارة التعليم العالي لم تنصف هاذ الناس وخلاتهم أنهم في يد نقابة الأطباء البيطريين لأن لولا الامتحان كيدوزوا إنسان واش.. الحكم خصو تكون هي الحكومة، ماشي الأطباء هم اللي غادي يحكموا على بعضهم.

أنا أظن أن الأطباء البيطريين خص يحل المشكل ديالهم وخص الناس يعرفوا على أن الآباء صرفوا على أبنائهم واحد العدد ديال الأموال بغية أن يجدوا عملا وهاذ الأطباء البيطريين عندهم عمل اللي هو حر ما غادي يكلف حتى أحد شي حاجة، مع العلم أن أمثالهم من الأطباء أعطيت لهم المعادلة واعطيت المعادلة مثلا لأصحاب الصيدليات، وهاذ الناس لم تعطاهم بغينا نحيطو المجلس علما على أن هاذ المشكلة خصها تحل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. إذن نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفوية.. الحكومة تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد بوزوبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين،

مرة أخرى أذكر بأنه فعلا تطبيق مقتضيات الفصل 128 غير متوفرة في جميع الإحاطات التي وقع تقديمها مع كامل الأسف أمام المجلس، ثم أنه أفعال العقلاء تصان عن العبث، إذا كان النص القانوني يقول بأن رئيس الفريق هو الذي يتقدم بالإحاطة، فكاين هناك سبب السيد الرئيس وأنتم الذين شرعتم هذا النص يعني كاين حكمة من وراء ذلك، رئيس الفريق باعتباره المسؤولية اللي عندو وباعتبار كذلك أنه غالبا يكون من القدماء الذي مارسوا العمل البرلماني فهو بميزان الحكمة، هل ما سيقوله يدخل في إطار الفصل 128 أم لا؟ ولكن أنا تنشوف بأنه فعلا تعطي الآن الكلمة لغير رؤساء الفرق وهذا مخالف للقانون الداخلي الذي نحن ملزمون باحترامه جميعا.

من جهة أخرى السيد الرئيس تطرح قضايا اللي هي موضوع أسئلة، عندما نتحدث عن إضراب الأساتذة الباحثين ولا تعطي إحاطة، يعطي حكم بأنه لم يفعل أي شيء وبأنه هاذي شهرين وبأنه الوزير وعدهم إلى آخره، هذه كلها أشياء اللي في إطار التوازن الذي يحرص عليه الدستور ما بين السلط، خصها تطرح مع الوزير المعني، إذا ما كانش سؤال تيكون لقاء مع الوزير من طرف السيد المستشار اللي هو طارح هاذ الملف وتيأخذ الملف ديالو وتيمشي عند الوزير ويتذاكر معه والوزير تيزودو بجميع المعلومات. ولكن بدون ما تكون عندنا أي معطيات نبداو نقولو أمام الرأي العام أشياء اللي هي ماشي معقولة، تنعتقد السيد الرئيس بأنه ماشي هذه هي الكيفية للتعامل.

نجيو عاود ثاني ونطرحو قانون التصفية وحنا تنعرفو قوانين التصفية عاذي 11 عام كانت ديال التأخير في البرلمانات الأخرى ونجيو الآن ونقولو هذي إحاطة؟ قانون التصفية ما جاش.. هاذي إحاطة هاذي؟ أنا تنطرح أمامكم واش هاذيك إحاطة تيمكن لها تكون ديال شي حاجة طارئة وقعت؟

ثم كذلك فيما يخص من قضايا الوفيات يعني الفوسفاط له مجلس إداري ويسير بكفية مستقلة، واش إذا وقعت وفاة في شي محل نتيجة حادثة شغل غادي نقولو بأن هاذ الحكومة ماعملت حتى شي حاجة إلخ.. وخص هذاك الوزير هو اللي غادي يكون مسؤول على ذيك الوفاة اللي وقعت داخل المنجم؟ ماشي معقول..

لما تطرح الأشياء حنا متفقين، النقابات لها مسؤولين ويطرحون مع المسؤولين الأشياء اللي هي تيمكن لها تجد حلها مع إدارة الفوسفاط وإذا كان شي أشياء اللي هي وقع عدم الحل ديالها تطرح كذلك على الوزير المعني لكي يقع تدخل، ولكن نجيو الآن ونطرحو أشياء ونبقاو نقولو بلا ما نعطيو لا المنجم والا الأسباب ولا أي شيء إلى آخره ونقولو هاذي إحاطة بالنسبة للمجلس بدون ما يكون الحكومة عندها الحق باش تعطي واحد البيانات على واحد

الحادث معين تنعتقد بأن هذا إخلال بالتوازن اللي تيحرص عليها الدستور ديالنا.

كذلك بالنسبة للطرح ديال الأطباء البيطريين أنا ما فهمتش، واش الأمر يتعلق بمعادلة الديبلوم؟ أو يتعلق بالتشغيل ديال البياطرة؟ حنا تنعرفو بأن المعادلة تخضع لواحد المسطرة قانونية اللي خص المستشارين يكونوا حريصين وينبهوا هاذوك البياطرة ويقولوا لهم خصكم تلتجئوا لواحد المسطرة قانونية اللي خصها تعمل، وتنعرفو بأنه هاذيك المسطرة اللي تعمل خص لابد من مراسلة كذلك الجامعات باش تنعرفو لأنه السادة المستشارين المحترمين ما ينكروش بأن كاينين اللي جابوا شهادات مزورة من جامعات واكتشفوا.. ولهذا لابد من تحقيق كل شهادة وبأنه أنتم كتجاوبوا أنفسكم، تتقولوا بأن غيرهم أعطيت لهم فعلا المعادلة، وفعلا لما غادي يوصل الوقت، كاين واحد المسطرة، ماشي اللي جاء عندكم طرح شي حاجة مقلق.. صافي تناخذوها منو كحكم منزل وتنجيو نطرحوها ونقولو بأن الحكومة ما عملت أي شيء. أنتم هم الأولين اللي خصكم تشوفوا مدى صحة ما يطرح من طرف المواطن..

ولهذا تتطلب، السيد الرئيس، نعاود نعاود من جديد وحنا تنقول بأنه ونحن نودع هذه الولاية التشريعية ولكن ماشي معنى هذا أننا.. حنا تحملنا المسؤولية بفخر وباعتزاز وتعاونا جميعا لا في مجلس النواب ولا في مجلس المستشارين وهدفنا كان دائما هو الصالح العام، ولهذا سنبقى أوفياء لهاته المواقف. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير وشكرا له كذلك على تعقيبه... لا إسمح لي الفصل 128واضح: لرؤساء الفرق - كما قال السيد الوزير - الحق عند بداية كل جلسة إحاطة المجلس علما بقضية طارئة ولا بقضايا طارئة.

إذن لا داعي لإجابة السيد الوزير فيما يخص الملاحظة التي أثارها، فالسيد الوزير.. كونوا في محل رئاسة الجلسة، رئاسة الجلسة توصلت برسائل موقعة من طرف السادة رؤساء الفرق وتعرفون أن السي عمر الإدريسي رئيس الفريق الكنفدرالي في حالة صحية نتمنى له الشفاء العاجل، وبالتالي لابد من إنابة، تعرفون كذلك أن السي البنة في وضعية صحية حتى هو.. السي عبد الحق التازي كذلك.

لكن كذلك السيد الوزير أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأذكر أن مجلس المستشارين بكافة مشاربه معارضة وأغلبية بذل مجهودا كبيرا فيما يخص إعادة النظر في الضوابط التي تسيره لا على مستوى الجلسة العاملة، لا على مستوى اللجان، لا كذلك علاقاته مع الغرفة الأولى ووصلنا إلى اتفاق، لكن مع الأسف الشديد السيد الوزير وأنتم مسؤول على العلاقات ما بين البرلمان والحكومة ومسؤول كذلك عن العلاقة ما بين الغرفتين ومسؤول كذلك لا أقول ناطق باسم الأغلبية، منسق باسم الأغلبية وبالتالي كان لزاما علينا جميعا أن نجتهد فيما يخص معالجة القضية ماشي المادة 128 فقط ولكن كافة القضايا، أملنا أنه في الانتخابات المقبلة، في مجلس النواب المقبل نتوصل إلى معالجة هاته القضايا فهو أمر داخلي لكن، السيد الوزير، له انعكاس فيما يخص التسيير.

إذن ننتقل إلى الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال ونبدأ بالسؤال الآني الموجه إلى السيد وزير النقل والملاحة التجارية حول خدمات شركة الخطوط الملكية المغربية للطيران خلال فترة عبور المغاربة المقيمين، بالخارج هذا سؤال قدم من طرف المستشارين المحترمين السيد رئيس الفريق السي عبد العزيز القريعة، السي الحسين الجامعي، الحاج حسين زهير، أحمد جوهري، حسن قيشوحي، حمادي مورو.الكلمة للسيد رئيس الفريق السي عبد العزيز القريعة، تفضلوا.

المستشار السيد عبد العزيز القريعة:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء، إخواني المستشارين،

في الوقت الذي نتعبأ فيه كافة لتسهيل وتحسين استقبال مواطنينا المغاربة المقيمين بالخارج يلاحظ أن شركة الخطوط الملكية المغربية، التي استفادت بعد أحداث 11 شتنبر من دعم يقدر بالمئات الملايين من الدراهم لتغطية العجز في ميزانيتها الذي يصل إلى 80 مليار درهم، لم تقم بأي مجهود يذكر في هذا الإطار، حيث أن المهاجرين المغاربة للذين اختاروا العبور عبر الطائرة ندموا أشد الندم من جراء غلاء أثمنة الرحلات وطول مدة الانتظار وتأخر وصول الأمتعة بالإضافة إلى تدني مستوى الخدمات.

هذا في الوقت الذي توفر فيه شركات الطيران الأجنبية خدمات أحسن وبأثمنة أقل.

لذلك وبالنظر إلى الدور الذي يلعبه هؤلاء المهاجرون المغاربة في إنعاش الاقتصاد وتنشيط السياحة من خلال تحويلاتهم المائية المهمة التي وصلت خلال الخمس أشهر الأولى في هذه السنة إلى 123 مليار درهم مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 2,2٪ بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة. نتوجه إليكم السيد الوزير بالتساؤلات التالية:

1 - ما هي الإجراءات الآنية ستقوم بها وزارتكم قصد تحسين خدمات شركة الخطوط الملكية المغربية لإرضاء هذه الشريحة الفاعلة من المواطنين على الأقل فيما تبقى من العطلة الصيفية

2 - متى ستتم إعادة النظر في هيكلة وتسيير شركة الخطوط الملكية المغربية قصد ملاءمة خدماتها لمتطلبات المواطنين وتطورات سوق النقل الجوي العالمي، خاصة وأنتم على علم بما يشوب هذه المؤسسة من اختلالات وتجاوزات؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحرتم، الكلمة للسيد وزير النقل والملاحة التجارية.

السيد عبد السلام زنيند وزير النقل والملاحة التجارية:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل لأصحاب هذا السؤال وخاصة على اهتمامهم بالجالية المغربية التي تعيش في الخارج والتي ما فتىء صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره يوليها عناية خاصة.

وجوابا على السؤالين المقدمين ولا على ما سبقهما من تعليقات، يطيب لي السيد الرئيس أن أذكر أن الجهود المبذولة من قبل شركة الخطوط الملكية المغربية أثمرت وأبانت تقدما وتحسنا ملحوظا في مجال احترام ودقة المواقيت وانتظام الرحلات.

السيد الرئيس، إن الجالية المغربية المقيمة بالخارج تمثل بالنسبة لشركة الخطوط الملكية المغربية رصيدا هاما، ومنذ أكثر من ربع قرن، كما تشكل بالنسبة لبلدنا دعما أساسا لتطوير اقتصادنا، ومن ثم فإن هذه الشريحة من المواطنين تستهدف كل عناية من طرف كافة قطاعات الدولة ومن بينها شركتنا الوطنية للملاحة الجوية التي تعرف جيدا ان عليها إذا أرادت أن تنسجم مع مستلزمات تحرير النقل الجوي الذي أقرته الحكومة،أن تقدم أحسن الخدمات لكافة المواطنين وكافة السواح الأجانب وذلك في كل ما يتصل باحترام المواقيت وتجنب الإفراط فيما يسمى بالمحجوزات الزائدة، إضافة الى ضرورة الضغط على الأثمان إلى اقصى حد ممكن وذلك بعد أن أصبح مباحا لأفراد جاليتنا بالخارج الاستفادة من رحلات "شارتير" أي ما يسمى بالنقل غير المنظم.

بخصوص تحديد الأثمنة نهجت شركة الخطوط الملكية المغربية سياسة تخفيض الأثمان لفائدة الجالية المغربية منذ 1995بمعدل 5٪ في كل سنة.

وبعد أحداث 11 شتنبر الذي أشار اليه السيد المستشار المحترم، ولمواجهة عبء الإجراءات الأمنية الجديدة والتكاليف الإضافية للتأمين قررت كل الشركات المنخرطة في جمعية الاتحاد الدولي للنقل الجوي الرفع من الأثمان.

وأمام هذا الوضع وجدت الشركة نفسها مكرهة على اعتماد الزيادة في الأثمنة بنسبة 5٪ في الرحلات الدولية ابتداء من 24 اكتوبر الأخير، ورغم ذلك فإن الشركة قد استمرت في تقديم بعض التسهيلات لفائدة الجالية المغربية المقيمة بالخارج وذلك بالنسبة للأثمنة الخاصة بالعائلات والأطفال والرضع والطلبة وكذا الكيلوغرامات المسموح بنقلها لكل فرد، زيادة على العشرين كيلو مثلا.

وبخصوص ضبط انتظام الرحلات، فقد سجلت شركتنا الجوية خلال شهر يونيو مثلا الأخير نسبة تقارب 35٪ من الضبط وذلك خلال ما يفوق 3600 رحلة مقابل نسبة تفوق 77٪ في نفس الشهر من السنة الفارطة، بحيث هناك تحسين ملموس خلال هذه السنة.

وخلال الأشهر السنة الأخيرة، السيد الرئيس، فإن رحلات الخطوط الملكية، عرفت استقرارا ملحوظا في ضبط المواعد باستثناء بعض الظروف الخارجة عن إرادة الشركة والتي تتمثل في عدة عوامل كالإضرابات في بعض الدول الأوروبية والتقلبات المناخية والمراقبة الجوية وتمثل هذه العوامل في بعض الفترات نسبة 31٪ من أسباب التأخير مقابل 23٪ فقط كأسباب داخلية.

أما على مستوى جودة الخدمات المقدمة فقد أحدثت لجنة خاصة، منذ مطلع هذه السنة تتكلف بمعاينة الخدمات داخل الطائرات وعند بيع تذاكر السفر.

ولقد عملت الشركة خلال هذا الصيف على تعزيز الوسائل البشرية لدعم وكالاتها بالخارج سواء في المدن أو المطارات كروما وميلانو وبروكسيل وأمستردام ولندن وباريس وكذا عند إقلاع كل طائرة من وطننا.

وبخصوص السؤال الثاني ويتعلق بإعادة هيكلة الشركة، أذكر أن في دجنبر الأخير وقع اتفاق مع الشركة يلزمها بإدخال عدد من التحسينات أي إعادة هيكلة المؤسسة وترشيد تسييرها، ولاشك أن في آخر هذه السنة أن شاء الله سيكون لنا موعد مع المسؤولين على هذه الشركة للتعرف على نتائج هذه الخطة الجديدة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، إذن ننتقل إلى.. خذ الكلمة السي عبد العزيز، تفضلوا.

المستشار السيد عبد العزيز القريعة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، أنصتت بإمعان إلى جوابكم، ولكن سابدأ بتأخير الرحلات، فعلى سبيل المثال لا الحصر هناك رحلات 751 من باريس إلى الدار البيضاء كانت مقررة بأن تغادر مطار أورلي مع السابعة والنصف مساء، لم تغادره إلا في الحادية عشرة والنصف ليلا فيها 400 مهاجر وصلوا إلى الدار البيضاء مع الواحدة والنصف صباحا.

رحلة أخرى من بروكسيل وحنا تنعرفو بأن "صابينا" دارت فايبيت، فعمالنا بالخارج خرجوا من بروكسيل مع الثانية عشرة نهارا ما وصلوا إلى مطار الدار البيضاء حتى الثانية عشرة ليلا الأمتعة ديالهم ما وصلتش.

وهنا سأعطي بعض الملاحظات للسيد الوزير فيما يخص تدني جودة الخدمات:

1 - عدد كبير من المسافرين عبر طائرات الخطوط الملكية المغربية تتعرض أمتعتهم للتلف والضياع.

2 - التعامل غير اللائق لبعض المضيفات مع أفراد جاليتنا بالخارج وذلك لقلة التجربة.

3 - تراجع نسبة 2٪ من كمية البضائع المشحونة على متن طائرات الخطوط الملكية المغربية ما بين 99 و2000.

4 - تراجع نسبة 18٪ في خدمات نقل البريد مابين 99 و 2000.

أما فيما يخص الاختلالات في تسيير الشركة، فلابد هنا أن أذكر إخواني المستشارين بأنه عقدت لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية اجتماعا بحضور السيد الرئيس المدير العام لشركة الخطوط الملكية المغربية. في هذا الاجتماع تدخل بعض المستشارين منددن بالاختلالات الكبيرة والفوضى العارمة في تدبير شؤون شركة الخطوط الملكية المغربية وطالبوا من السيد الرئيس المدير العام للشركة بأن يقوم ببحث في هذا الإطار وتعهد بذلك، إلا أنه مع الأسف..

السيد رئيس الجلسة:

السي عبد العزيز رجائي أن تبقوا في إطار السؤال الذي وضعتموه كتابة والذي توصل به السيد الوزير.

المستشار السيد عبد العزيز القريعة:

في الشطر الثاني من السؤال كاين هاذ الشي.

فمازال السادة المستشارون ينتظرون جواب السيد الرئيس المدير العام، وخاصة أنه أشارت بعض الصحف بأنه في آخر رحلة قام بها السيد المدير العام سحب من الصندوق للخطوط الملكية المغربية 70 مليون سنتيم..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي عبد العزيز..لا، كاين توقيت السي عبد العزيز.

المستشار السيد عبد العزيز القريعة:

ولكن السيد الوزير أخذ الوقت ديالو..

السيد رئيس الجلسة:

خليتي نكمل..

المستشار السيد عبد العزيز القريعة:

.. التي سجلتها الشركة في حساباتها إلا أن المدراء الذين يناهز عددهم، عدد طائرات الشركة يحصلون دائما على منح خيالية.

3 - يتم توزيع مئات التذاكر بالمجان مراعاة للمصالح والزبونية، بينما يتم إلغاء الاتفاقية التي كانت مبرمة مع البرلمان من جانب واحد والتي كانت تقضي بتخفيض أثمنة التذاكر لفائدة البرلمانيين بهدف تسهيل المهام الديبلوماسية البرلمانية.

هذا مع العلم أنه بإمكان البرلمان إبرام اتفاقيات مع وكالات للأسفار وشركات طيران أخرى بأثمنة أقل بكثير من الأثمنة المتداولة. وشكرا السيد الرئيس حتى لا أطيل وكاين بزاف ما يقال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم،

أقترح أن يتم النقاش حول هذا الموضوع في جلسة على مستوى اللجنة المختصة، رجاؤنا السيد الوزير، أن يتم النقاش حول هذا الموضوع في جلسة على مستوى اللجنة.

السيد وزير النقل والملاحة التجارية:

السيد الرئيس، أولا أتوجه لكم شخصيا بالشكر الجزيل، حيث لاحظتم أن المستشار المحترم بالفعل خرج عن الموضوع وتطرق لعدد من المواضيع لا يعرف خلفياتها فمثلا إذا كانت إحدى الطائرات تأخرت عن الإقلاع في أورلي 4 أو 5 ساعات فلاشك أن أصحاب المطار لم يعطوا الرخصة لكي تقلع الطائرة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

كيفما كان الحال يبقى الطلب مطروح السيد الوزير، إذن بعد السؤال الآني ننتقل.. السيد رئيس الفريق المحترم ما نقدرش ما نعطيش الكلمة ولكن رجائي أن تساعدوا رئاسة الجلسة.. أنا واحد منكم.. تفضل لكم الكلمة.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

السيد الرئيس،

الله يجازيك بخير أنت برلماني وحنا هنا معارضة أو أغلبية كلنا مستشارين داخل قبة البرلمان وما كنحتاجو حتى واحد يعطينا درس الله يجازيك بخير السيد الرئيس تكون عندكم غيرة أنتم تسيرون الجلسة. من قبل السيد الوزير أعطانا درس، يمكن يكونوا رؤساء فريق ويكونوا أحسن مني الله يجازيك بخير..

السي القريعة رئيس فريق وما خرجشي الموضوع، الله يخليكم السيد الرئيس أنتم برلماني وتكون عندكم غيرة على هذا المجلس وحنا ما محتاجين حتى واحد يعطينا درس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

ننتقل إلا الأسئلة العادية والسؤال الأول حول وضعية الأسرى المغاربة المحتجزين بالجزائر هذا السؤال طرح من طرف المستشار المحترم السي خيري لكم الكلمة.

المستشار السيد خيري بلخيير:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين،

غير خاف على أحد الوضعية المأساوية التي يعيشها الأسرى المغاربة المحتجزين بالجزائر رغم التنديدات المتكررة بالمعاملات اللاإنسانية المهينة التي يعاملون بها ونداءات الجمعيات الدولية والإنسانية والحقوقية والداعية إلى ضرورة التزام الجزائر بالاتفاقيات الموقعة في هذا

الباب خصوصا مقتضيات معاهدة جنيف الثالثة والتي تتعلق بمعاملة الأسرى، كما هو واضح في المادة 118 التي تنص على ضرورة تحرير الأسرى وترحيلهم بدون تأخير ومقتضيات، القوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

هذا، بالإضافة إلى ما تمليه العلاقات الإنسانية ما بين الشعبين الشقيقين المغربي والجزائري، وبعدها الداعي إلى تكتل الجهود من أجل معالجة القضايا الكبرى لبلدان المغرب العربي. فمنذ التاريخ ورغم النداءات المتواصلة للجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الدولية والجمعيات الإنسانية الداعية إلى الإفراج الفوري واللامشروط عن المحتجزين والذين أصبحوا يعيشون أوضاعا صحية ونفسية جد متدهورة منذ ما يزيد عن 20 سنة.

السيد الوزير، اخواني المستشارين،

يجب على الحكومة وعلى الشعب المغربي ألا يبقى مكتوف الأيدي من أجل إطلاق سراح المحتجزين من المغاربة بالأراضي الجزائرية، وهذا وقد اتضحت نوايا حكام الجزائر بالاستفزازات المناهضة للوحدة الترابية للمملكة المغربية وفي جميع المجالات المتعلقة بالوحدة الترابية سواء بالمناطق الجنوبية والشمالية ولا ننسى المنطقة الشرقية وهي واحات فكيك.

السيد الوزير، الى أي مدى وبأي وثيرة تسير ديبلوماسيتنا الوطنية في هذا الاتجاه؟ ألا ترون أنه أصبح لازما علينا توظيف جميع القنوات الدبلوماسية من أجل إيجاد حل نهائي لهذا الوضع اللاإنساني الذي يعيشه المغاربة المحتجزون بالجزائر؟ شكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون.

السيد محمد بنعيسى وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، السادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل للمستشار المحترم السيد خيري بلخير من فريق التجمع الوطني للأحرار على تفضله بطرح هذا السؤال الهام الذي يتعلق بالمعتقلين بالمحتجزين المغاربة في الجزائر.

كما تعلمون فإن هذا الاعتقاد يدخل مع الأسف الشديد ضمن الآثار الناجمة عن النزاع المفتعل الذي السبب فيه الجزائر وخصوم وحدتنا الترابية. ولابد أن أؤكد من جديد أنه وفق التعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله فإن العمل من أجل إطلاق سراح هؤلاء، المحتجزين بالجزائر يعد إحدى الأولويات في نشاط المملكة الديبلوماسي في كل المناسبات وعلى كافة الأصعدة الثنائية والإقليمية والدولية وخاصة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وفي الأمم المتحدة.

وقد حرص المغرب دوما على رفض الربط بين الجوانب الإنسانية والسياسية فيما يعرف بقضية الصحراء وقد تطابق موقفنا هذا مع موقف اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي بذلت مساعي مشكورة حتى تتمكن من القيام بزيارات دورية إلى الجزائر لتفقد أحوال المغاربة المحتجزين وتقديم المساعدة الإنسانية لهم.

وقد أثمرت هذه الجهود بالتوصل لإطلاق سراح وعودة عدد من المحتجزين إلى وطنهم، وهكذا تم إطلاق سراح 803 من المحتجزين ومازال 1262 منهم قيد الاحتجاز القسري وجلهم كما تفضل السيد المستشار المحترم يوجدون في ظروف صحية ونفسية متدهورة وقاسية جدا كما أن حالة بعضهم تتطلب نقلهم إلى مستشفيات متخصصة. ويقوم الانفصاليون بإطلاق سراح بعضهم من حين لآخر سعيا وراء الابتزاز والتسويق السياسي..

ولابد سيدي الرئيس من التأكيد أن بلادنا عبرت عن رفضها لهذه الطريقة التجزيئية مشددة على ضرورة إطلاق سراح كافة المعتقلين فورا دون استثناء، وقد قمنا بذلك في جميع المحافل: في جونيفا، في نيويورك، داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، في مجلس الأمن، لدى الصليب الدولي، في المؤسسات الحوقية سواء منها التابعة للأمم المتحدة أو التابعة لمنظمات المجتمع المدني في العالم في أوروبا وفي الولايات المتحدة.

ومع ذلك ولأسباب إنسانية وحماية لأرواح وسلامة المغاربة المحتجزين في الجزائر، فقد تعامل المغرب بروح من التعاون الكامل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لإطلاق سراح المواطنين جميعا دون قيد ولا شرط.

وتمشيا مع القانون الدولي والاتفاقيات المبرمة في هذا الصدد، فإن المسؤولية تقع على الحكومة الجزائرية التي تحتفظ بالمحتجزين المغاربة، منذ أزيد من 20 سنة، حيث أصبحوا يعدون من أقدم سجناء العالم.

السيد الرئيس، السادة المستشارون المحترمون،

إن الاتصالات والمساعي المغربية أعطت نتائج إيجابية على المستوى الدولي، وفي هذا السياق أكد السيد الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان في تقاريره الأخيرة حول قضية الصحراء أن مسألة المحتجزين لا يمكن ربطها باعتبارات سياسية، بل يجب حلها بصفة استعجالية.

وقد أكد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1429 الصادر في تاريخ 30 يوليوز 2002 على ضرورة الإفراج دون المزيد من التأخير عن جميع الأسرى المغاربة المتبقين في الجزائر امتثالا للقانون الإنساني الدولي.

ونريد أن نؤكد من هذا المنبر الموقر مرة أخرى أن إطلاق سراح المئة سجين مؤخرا من المحتجزين المغاربة

بالجزائر إذا كان يضع حدا لمحنتهم الطويلة فلا يمكن قطعا أن يعد تعبيرا عن إرادة سياسية للسلام، بل يثبت من جديد أن هدفه هو التسويق السياسي والإعلامي دون الاكتراث بالقواعد الإنسانية وكل ذلك تم على حساب باقي المحتجزين في معتقلات الانفصاليين بالجزائر الذين يعانون ظروفا إنسانية مهينة تتناقض مع أبسط قواعد القانون الدولي الإنساني.

سيدي الرئيس، أخيرا أود أن أؤكد للسادة المستشارين المحترمين أن حكومة صاحب الجلالة ستواصل تكثيف جهودها عبر كل القنوات المهتمة بالقضايا الإنسانية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان من أجل إطلاق سراح المحتجزين المغاربة بدون تجزئة ويعودوا إلى بلادهم آمنين سالمين إن شاء الله. شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب للسيد بلخير،

المستشار السيد خيري بلخير:

السيد الوزير، بهذه المناسبة أود أن أوجه ندائي إلى الشعب الجزائري الشقيق كأحزاب ومجتمع مدني لمساندة الشعب المغربي من أجل إطلاق سراح إخواننا المحتجزين في الأراضي الجزائرية وأنا لا أعترف بأنه أراض هذه الجمهورية لأن شريعتنا الإسلامية تحرم هذا. ونطلب كذلك من إخواننا العرب المسلمين كذلك أن يساندوا هؤلاء الإخوة المحتجزين. وسكرا السلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمتشار المحترم،

ننتقل إلى السؤال الموالي دائما في الأسئلة العادية موجه إلى السيد وزير الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية المكلف بالشؤون العامة للحكومة سؤال حول مصير التزامات التصريح الحكومي في شأن هيكلة قطاع الصناعة التقليدية وتنميته، هذا السؤال طرح من طرف السادة المستشارين المحترمين: الحاج عمارة، حسن أبو العز، محمد المنصوري والسي حسن أوتغليست.

المستشار السيد محمد المنصوري:

السيد الرئيس، السادة الوزراء، اخواني المستشارين المحترمين،

يشكل قطاع الصناعة التقليدية أحد أهم القطاعات الطبيعية في المجال الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن أبعاده الحضارية والثقافية وارتباطه الوثيق بالسياحة والفلاحة.

ورغم المؤهلات التي يزخر بها القطاع، يعاني من عدة مشاكل، مشاكل بنيوية تبدأ بغياب الهيكلة والتنظيم ووضعية إلحاق بسياسات قطاعية متباينة على إثر كل تعديل حكومي إلى جانب غياب قنوات واضحة للإنتاج والتسويق وانعدام إطار ملائم للحماية الاجتماعية للصناع التقليديين.

وعلى هذا الأساس، جاءت إلتزامات التصريح الحكومي في هذه القبة الموقرة منذ أربع سنوات خلت ونحن على مشارف نهاية الولاية التشريعية. وفي ضوء رصد الحصيلة الحكومية نود أن تقول لنا السيد الوزير مصير أهم الأوراش الموعودة بالقطاع.

1 - لماذا تراجعت الحكومة عن إنجاز الإحصاء العام للصناع التقليديين علما أن الحكومة أخذت على عاتقها في تصريحها أمام البرلمان الذي صادق عليه أن ينجز هذا الإحصاء؟

2 - ما مصير مشروع القانون الإطار لتنظيم الحرف والذي أعلنت عدة مرات الوزراء، وزارتكم، أنتم والوزراء الذين سبقوكم؟

3 كيف تستثمر الوزارة نتائج الدراسات التي تنجزها أخذة بعين الاعتبار المبالغ المخصصة لها؟ علما أنه يوجد العديد من الوزارات اللي طلبت تكلفة الدراسات وطلبت تكلفة كبيرة ولحد هذه الساعة الدراسات ما خرجوش لأرض الواقع وما تطبقوشاي.

4 - بمناسبة الكتاب الأبيض اللي هو مشتغلة الوزارة ديالكم به، لماذا أقصي المجلس الوطني للصناعة التقليدية والذي لم ينعقد منذ ميلاده بعيد الاستقلال، علما أنه الإطار المؤهل لبلورة توجهات القطاع؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية المكلف بالشؤون العامة للحكومة، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد أحمد الحليمي وزير الاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والممتوسطة والصناعة التقلدية، المكلف بالشؤون العامة الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصالة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم، السادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم من فريق الحركة الوطنية الشعبية، أود في البداية أن أنوه باهتمامكم بهذا القطاع وأريد أن أجيب بطبيعة الحال باختصار لأنه أربعة أسئلة.

فيما يخص أولا ربما من الأخير، هاذ المجلس ديال الصناعة التقليدية، هو مجلس تم إنشاؤه أو الظهير اللي خلقو في 1957، هو مجلس ينص على أن يكون فيه خمسة مهنيين وثمانية الموظفين للإستشارة لأنه ما كافتش الغرف، الآن كاين 24 غرفة وهذاك المجلس تقادم وما عندوش وزن مقارنة بالمؤسسات اللي هي تتمثل هاذ القطاع ولهذا ما عمرو ما تجمع وأعتقد كاين ما هو أحسن هذا تجوز.

الجانب الثاني هو فيما يخص الدراسات، مجموع الدراسات اللي تدارت القيمة ديالها 3 ملايين منها 50 ألف درهم ممولة من طرف اليونسكو، هذه الدراسات جات كلها في 2001 و2002، تستثمرو أشنو فيها، فيها إما دراسات ديال حرف أو دراسات ديال القطاع الحرفي كلو في مدن بحال مراكش، مكناس تافيلالت الصويرة من أجل دراسة بعض القطاعات بحال اللي قلت لكم أو ممن الدراسة ديال المجموع، هاذ الدراسات تتعطينا واحد الصورة على ما هو موجود في هاذ المدن وفي فاس كذلك وفي تازة، فهاذو تيعطيونا إمكانيات ديال معرفة الوضع، كيف تستثمروها؟ تستثمروها في التنظيم اللي أعطتنا مثلا في فاس بدينا تستثمرو ذاك الدراسة وعملنا واحد النموذج ديال تنظيم الحرفيين اللي مشى بعيد واللي الآن غادي نطبقوه في جميع المدن واللي تنبغيه في المناسبة نشكر السيد الوالي والعامل ديال مدينة فاس والمندوب ديال مدينة فاس اللي عملوا واحد العمل جبار واللي صبحنا الآن غادي ننقلوه لجميع المناطق وكذلك تندرسو عن طريق هذه الدراسات بعض الحرف اللي تتنقرض واللي كنشوفو كيف يمكن لنا نعيد العمل ديالها وبدينا تنقدوها عن طريق التمرس ديال الشباب عند الناس اللي بقاو موجودين في هاذ الحرفة.

فيما يخص ما تم العمل بالكتاب الأبيض اللي شاركوا فيه جميع المهنيين وكان فيه خطاب سامي واضح، ترجم ذلك الخطاب في قوانين اللي هي الآن تتحدد قانونيا أشنا هي الحرفة، تتحدد قانونيا شكون هو المعلم وشكون هو الصانع وشكون هو اللي عندو تأهيل واللي تتحدد للقطاع واحد العدد ديال الامتيازات جبائية، ضريبية، تمويلية، تنظيمية اللي غادي تمكن من إعطاء هاذ القطاع والآن هاذ القوانين وضعت في الكتابة العامة للحكومة وتوزعت على الوزراء، وأتمنى على الله أن تصل في أقرب الآجال للمجلس الموقر ويعطي فيها الرأي ديالو وبغنيها وإن شاء الله الرحمن الرحيم تكون لهاذ القطاع كما يتميز بالعناية السامية ديال سيدنا الله ينصرو أنه يتميز كذلك بواحد الإطار رائع يساهم فيه الجميع. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، إذن ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التجهيز بعد تقديم الشكر للسيد الوزير المكلف بالاقتصاد الاجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة الصناعة التقليدية، مكلف بالشؤون العامة للحكومة، ونبدأ بالسؤال الأول حول تأخر إنجاز بعض المشاريع، هذا السؤال طرح من طرف المستشارين المحترمين السيد محمد قرو والسيد حميد كوسكوس. الذي يجيب هو السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

المستشار السيد محمد قرو:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، السيد الوزير،

حقيقة سؤالنا يتكلم عن بعض المشاريع أو بعض الإنجازات التي تم رصد ميزانية لتحقيقها ولكن نتفاجأ عندما يكون هناك ميزانية للمشروع تتأخر الدراسات التي يتطلبها هذا المشروع عدة سنوات وحقيقة المواطنين قبل ما تكون الميزانية يتساءلون وكيقولوا الميزانية ما كايناش ولكن النهار اللي كنقولو لهم الميزانية جات بالمشروع.. كيبقاوا ينتظروا سنين وكيفقدوا الثقة، المواطنين، لا في الإدارة لا في المتخبين ديالهم، هذه الأمثلة كثيرة السيد الوزير ولكن سأعطي مثالين في إقليم تازة، أولا المثال الأول وهو الذي ذكر في السؤال وهو بناء الطريق التي تربط تادارت وراس القصر اللي الميزانية ديالها من طرف الوكالة الوطنية لتنمية أقاليم الشمال منذ زمان والدراسة مازالت وهناك دراسات تعاد وهناك طلبات لأغراض سياسوية لا علاقة لها مع الواقعية ديال المشروع ولكن هاذ الشي كلو كيأخر ولكن ربما هناك جديد أخير أظن.

والمثال الثاني السيد الوزير وهو سد تاركاماني، مند سنتين في الميزانية دوزنا خمسة سدود من بينهم سد تاركاماني وفي أعلى واد ملو ميزانية للدراسات المعمقة والى حد الآن في الميزانية الأخيرة طرحنا السؤال على وزير التجهيز لم نتلق جوابا يعني هاذ عامين يعني تكون مفروض من نهار اللي ترصدت دراسة، عامين تكون تفضات الدراسة ولكن أظن إذا عندي معلومات صحيحة لأن حتى الصفقة مازالت ما تدارتش ديال هاذ الدراسة المعمقة، كيفاش غادي نعملو باش هاذ السد الذي هو حيوي لهاذ المنطقة كلها باش ينجز في آجال مقبولة؟ وهذا هو السيد الوزير السؤال وننتظر جواب الوزارة ونتمنى أن يكون هناك تحفيز وتشجيع لهذه الدراسة أن تنجز في وقتها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان نيابة عن السيد وزير التجهيز.

السيد محمد بوزوبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان (نيابة عن السيد وزير التجهيز):

السيد الرئيس، السادة المستشارين،

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال الذكي الذي هو في الواقع يتعلق بسؤال محلي ولكنه صاغه بكيفية وأعطى مثالا بناء على مشروع بناء طريق تادارت فقط في السؤال لا يوجد نهائيا إشارة للسد لكي يستطيع السيد الوزير أن يجيب.

ولإعطاء المعلومات والبيانات أقول بعد الشكر للسيدين المستشارين المحترمين على التفضل بطرح هذا السؤال، أؤكد لهما في البداية أن إقليم تازة استفاد في إطار البرنامج

الوطني للطرق القروية بحصة جد مهمة تهم بناء إعداد 511 كيلومتر من الطرق كما استفاد في إطار البرنامج الإضافي لبناء الطرق بالأقاليم الشمالية من برمجة 350 كيلومتر.

أما فيما يخص إنجاز الدراسات والأشغال، فإن مصالح الوزارة المختصة حرصت كعادتها على إنجاز الدراسات والأشغال في آجال معقولة وبالجودة المطلوبة حسب المواصفات التقنية والمساطر الجاري بها العمل سواء على الصعيدين الوطني أو الإقليمي.

وتجدر الإشارة إلى أن إقليم تازة لم يسجل فيه أي تعثر لا في الدراسات ولا في الإنجاز رغم أهمية العمليات المبرمجة التي بلغ طولها الاجمالي 868 كيلومتر ورغم الإكراهات الطبيعية والمناخية.

وفيما يخص مشروع بناء الطريق الرابطة بين تادرات ورأس القصر على طول 54 كيلومتر، فقد تمت المصادقة على الدراسة التنفيذية، كما تم الإعلان عن طلب العروض المتعلقة بإنجاز أشغال الشطر الأول طوله 21 كيلومتر ومن المرتقب فتح الأظرفة في شتنبر 2002، أما الشطر الباقي فإن مصالح الوزارة بصدد إنهاء إنجاز المشروع التنفيذي لبذيلة ثانية سيتم عرضها على لجنة إقليمة قصد المصادقة قبل الشروع في إنجاز أشغال هذا الشطر.

هذه المعلومات التي يمكن أن نقدمها للسيد المستشار حول سؤاله، شكرا السيد الرئيس والسادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم.

المستشار السيد محمد قرو:

شكرا السيد الرئيس،

حقيقة هذا التأخر ديال الجواب على هذا السؤال جاء في وقته يعني جاء بالجديد وهذا لم نشك في المجهودات التي تقوم بها وزارة التجهيز سواء على الصعيد الوطني أو المحلي ولكن هناك حقيقة بعض الظروف يعني بعض التأخيرات ولكن نتمنى أن تتجاوزها الوزارة وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم. السؤال الموالي الموجه دائما إلى السيد وزير التجهيز يتعلق بوضعية الطرق السيارة ببلادنا. سؤال طرح من طرف المستشارين المحترمين السي حميد المودن والسي صوالحي بوزكري الكلمة للسي المودن.

المستشار السيد حميد المودن:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزارة، إخواني المستشارين، السيد الوزير،

تعرف بلادنا تطورا مهما في ميدان الطرق السيارة، كما تعلمون جميعا فإن بلادنا في حاجة ماسة إلى هذا النوع من الطرق غير أننا، السيد الوزير، نشاهد وبالعيان بعض المخاطر التي يتعرض التي يتعرض لها المواطن الذي يستعمل هذا النوع من الطرق.

هذه المخاطر تتجلى في عدم الحرص على صيانة هذه الطرق بوضع سياج، بوضع محطات للمراقبة، يوضع كثير من الأشياء التي يمكن أن تحافظ على سلامة المواطن خصوصا وأن هذا النوع من الطرق تكثر فيه السرعة ويستعمله المواطنون بالأخص اللي كيجيو من أوروبا في هذه المواسم ونحن نستعمله كذلك وكنشاهدو بعض الحوادث اللي هي في الحقيقة مؤلمة ومفجعة ولذلك كنطرحو السؤال ديالنا السيد الوزير وكنقولو، كيف يمكن العمل على مراعاة هذه الوضعية؟ كما أننا نتساءل عن إمكانية تدخل الوزارة لتدارك هذه المخاطر التي تواجه مستعملي هذه الطرق؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان دائما نيابة عن السيد وزير التجهيز.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيدين المستشارين المحترمين على التفضل بهذا السؤال وأؤكد لهما أن الطرق السيارة كما قلتم السيد المستشار تلعب بالفعل دورا أساسيا على مستويات مختلفة أهمها تحسين السلامة الطرقية وتقليص المسافة والاقتصاد في مصاريف الوقود وربح الوقت وتوفير راحة المسافرين وذلك بالمقارنة مع الطرق العادية.

ومن أجل ذلك أولت الشركة الوطنية للطرق السيارة عناية خاصّة للصيانة بهدف ضمان سلامة مستعملي الطريق السيار، حيث بلغ مؤشر الصيانة 190 ألف درهم الكيلومتر سنويا كما بلغ معدل الموارد البشرية 128 عامل وستة أطر لكل 10 كيلومتر.

وقد أسفرت المجهودات التي تقوم بها الشركة المغربية الوطنية للطرق السيارة على نتائج محمودة بالنسبة للسلامة الطرقية، حيث يلاحظ انخفاض ملموس لنسب حوادث السير على جميع المحاور رغم اتساع الشبكة ببلادنا ويتبين ذلك بوضوح بمحور الطريق السيار الدر البيضاء - الرباط الذي يعرف أكبر حركة سير بالمغرب، حيث تراجع عدد حوادث السيد بنسبة 33٪ والحمد لله ما بين سنة 92 وسنة 2000.

وبالرغم من تواجد ممرات سفلية وعلوية لتمكين السكان المجاورين وماشيتهم من التنقل من والى ضفتي الطريق السيار ومنها يعبر الراجلون عبره بموجب القانون 89 - 04 الخاص بالطرق السيارة، فإن اختراق الطريق من طرف

الراجلين لازال يشكل خطرا كبيرا على السلامة الطرقية ويحصد المزيد من الضحايا وبشكل أخطر على الطريق السيار الدار البيضاء - الرباط، فمن بين 210 حادثة مميتة سنة 201، 26 منها تسبب فيها الراجلون ومن بين 538 ضحية، 36 منهم راجلون.

وللحد من هذه الآفة ودعما للسلامة الطرقية بهذه المحاور، قامت الشركة الوطنية للطرق السيارة بعدة إجراءات أهمها:

- بناء ممرات علوية للراجلين عند كل النقط التي تتواجد بها كثافة سكانية على الضفتين مثلا الطريق السيار الرباط العرائش التي عرفت بناء ثلاث ممرات علوية للراجلين وممر علوي للسيارات.

- برمجة خمس ممرات علوية للراجلين وممر علوي للسيارات على مقطع الدار البيضاء الرباط ومقطع الرباط العرائش برسم سنة 2000 - 2003.

- تغيير السياج الحالي بسياج من الإسمنت المسلح بكل المقاطع التي تعرف عبورا مكثفا للراجلين وعند مستوى كل الدواوير.

شكرا السيد المستشار الذي أتاح الفرصة لبسط هذه المعلومات التي تهم جميع مستعملي هذه الطرق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. هناك السيد صوالحي لكم الكلمة.

المستشار السيد صوالحي بوزكري:

شكرا السيد الرئيس، السيد الوزير،

فعلا تتبعنا الجواب الذي جاء عن طريق السيد الوزير نيابة على وزير التجهيز الذي كنا نأمل أن يحضر شخصيا لأن هذا القطاع، قطاع تقني وعندو وخصوصيات، خصوصا أنه بعد التعقيب اللي يمكن نعطيه السيد الوزير الذي ينوب قد لا تتوفر له المعلومات للرد على تعقيبها.

السيد الوزير، كما قلتم فعلا أن مستعملي الطريق السيار يستغرب لما يشاهد قطعان تمر الطريق السيار، يستغرب لما يرى الراجلين يستوقفون الحافلات العمومية، هذا ما تشاهدوهش حتى في شي جهة، واش حنا في طريق سيار أم في طريق عادي؟ إذا الحكومة هي نفسها تتبدا تواجهنا بهاذ التساؤلات شكون اللي غادي نكلفو بالتطبيق ديلاو، مستعمل الطريق كيؤدي واجبات ومن حقو يطلب الحقوق ديالو والحقوق ديالو هي ماشي نشوفو قطعان ديال الحيوانات تتمر في الطريق ولا الراجلين يستوقفون الحافلات العمومية ونجيو نقولو هنا أننا باقين تنشاهدو، إذن من هو المسؤول؟ هل الدرك؟ على شركة الطريق السيار؟

ثم ملاحظة أخرى السيد الوزير في حالة حدوث حادثة تلاحظوها ويقع واحد الانحصار في حين ما كاينش ممرات التصريف، فق الطريق اللي عليه اكتظاظ كثير بين الدر البيضاء والرباط هذا خصو تثليث، أما طريقين في كل اتجاه أصبح غير كافي، لذلك نعتبر أن على مستوى الصيانة وعلى مستوى الحراسة ديال هاذ المحاور اللي هي قليلة ديال الطريق السيار اللي أنجزت في البلاد ديالنا لأحد الساعة على قلتها لم نستطع أن نواكبها بصيانة فعالة وبصيانة تضمن سلامة المرور وبكيفية يطمئن لها المستعمل الذي أدى لاستعمال هذه الطريق في ظروف جيدة ويفاجأ بهذه الظاهرة أو الظواهر التي تعرضنا لها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم. السؤال الثالث موجه إلى السيد وزير التجهيز حول المنشآت التي دمرتها مياه السدود، هذا السؤال قدم من طرف المستشارين المحترمين السادة سعيد التدلاوي، ابراهيم السالمي، محمد بلحسان، الأستاذ محمد السلامي، والسيد عادل المعطي، الكلمة للحاج ابراهيم السالمي.

المستشار السيد ابراهيم السالمي:

السيد الرئيس، السيدين الوزيرين، الاخوة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم، سبق أن طرحنا عليكم هذا السؤال المتعلق بمنشآت دمرتها مياه السدود أكثر من مرة وفي كل مرة تكون الإجابة تقريبا هي هي وغير مقنعة بقدر ما تكون عبارة عن تكرار للوعود والتطمينات.

ورغم التزامكم بإصلاح الأضرار والخسائر المسجلة في بعض مناطق المملكة فإن دار لقمان بقيت على حالها في بعض الأماكن التي غمرتها مياه السدود كالقناطر والطرق والمسالك.. إلى غير ذلك من المنشآت التي دمرتها مياه السدود.

وأمام هذه الظاهرة التي لا يمكن التغاضي عنها والتي تشكل عرقلة كبرى أمام مصالح ساكنة العالم القروي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتزيد من حدة العزلة التي فرضت عليهم من جراء مياه السدود التي غمرت الطرق والقناطر نود أن نسأل سيادتكم مجددا عن الخطة المتوفرة لدى وزارتكم لاستصلاح المنشآت المغمورة بالمياه وإعادة بنائها؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان: (نيابة عن السيد وزير التجهيز)

السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين،

فعلا هذا السؤال سبق أن تقدم به المستشارون المحترمون ابراهيم السالمي ومحمد بلحسان ومحمد السلامي وعادل المعطي تحت عنوان المنشآت التي دمرتها السدود بتاريخ 20 ماي 2002 وهو نفس السؤال الذي تقدموا به بتاريخ 6 ماي 2002 تحت عنوان المنشآت التي

دمرتها الفيضانات والذي تم سحبه بناء على رسالة السيد رئيس مجلس المستشارين عدد 621 بتاريخ 15 ماي 2002 وهو نفس السؤال، لكن بالرغم من ذلك هيأ السيد وزير التجهيز الجواب على السؤال الذي طرح الآن.

فبعد الشكر للسيد المستشار أقول بأن السياسة التي نهجتها بلادنا منذ الستينات والمتمثلة في بناء السدود تتوخى عدة أهداف أهمها:

- ضمان التزويد بالماء الصالح للشرب.
- حماية عدد من المناطق من الفيضانات كسد الحسن الداخل على واد زيز، وسد محمد الخامس على وادي ملوية، وسد وادي المخازن على وادي اللوكوس، وسد الوحدة على وادي ورغة.
- سقي الأراضي الزراعية.
- توليد الطاقة الكهربائية.
- شحن الفرشات المائية.

السدود لا تسبب في إحداث الفيضانات، بل على العكس من ذلك فهي تساهم بشكل فعال من الحد من الفيضانات أو تقليصها، فكيفية تدبير حقينة السدود والحمولات التي تستقبلها تتم بطريقة علمية تمكن من التخفيف من الآثار السلبية التي قد تسبب فيها الحمولات. وكأمثلة على ذلك سد الوحدة الذي لعب دورا فعالا في حماية سهل الغرب، الذي كان يعرف فيضانات مهولة تتسبب في غمر الأراضي، بحيث لم تسجل أية فيضانات على الأراضي بعد بنائه، ففي يناير 96 غمرت المياه 140 ألف هكتار وفي دجنبر من نفس السنة لم يسجل أي غمر للأراضي رغم أن الحمولات التي سجلت كانت أكثر حدة.

سد وادي المالح مكن من تقليص حمولة الوادي خلال الفيضانات الأخيرة من 120 إلى 76 متر مكعب في الثانية، وبالتالي التقليص من أضرار الفيضانات.

سد سيدي محمد بن عبدالله الذي مكن كذلك من تجنب سافلته من فيضانات مهولة محققة.

وتجدر الإشارة إلى أن الأضرار التي تلحق ببعض المناطق تتسبب فيها أو تزيد من حدتها عرقلة مجاري المياه من طرف المترامين على الملك العمومي المائي بواسطة رمي الأثرية والنفايات أو إنجاز البنايات.

وزيادة على بناء السدود تنجز وزارة التجهيز دراسة للمخطط الوطني لحمايته من الفيضانات يهدف إلى تصنيف المخاطر وتقييمها لاتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة ووضع إطار قانوني لتدبير المنطق المهددة بالفيضانات وكذا برنامج عمل على المدى المتوسط والبعيد مع تقييم الاستثمارات الضرورية لإنجاز الأشغال التي يبقى تمويلها من اختصاص الجماعات المحلية المعنية.

إن الفيضانات الاستثنائية التي تعرفها بلادنا من سنة لأخرى تنتج عنها انقطاعات حركات السير على بعض مقاطع الشبكة الطرقية، وترجع أسباب الانقطاع عموما إلى غمر الطريق والأرصفة بالمياه في النقط المنخفضة أو على مستوى بعض المنشآت الفنية العادية المستعملة لصرف المياه.

وكعادتها فإن المصالح الخارجية للوزارة تتجند وتتدخل بواسطة فرقها بحيث يتم فتح غالبية المحاور الطرقية التي تنقطع فور انخفاض منسوب المياه، ومن أجل معالجة وإصلاح أضرار الفيضانات فإن الوزارة وضعت استراتيجية لحذف نقط الانقطاع ومعالجة آثار الفيضانات، حيث تم تخصيص 540 مليون درهم لهذه الإصلاحات ما بين 96 و2001.

كما أن الوزارة وضعت برنامجا مهما من أجل المعالجة النهائية ل 267 نقطة مرشحة للانقطاع بالطرق الوطنية بغلاف مالي إجماله يقدر بـ600 مليون درهم، ولقد تمت معالجة 172 نقطة، فيما الأشغال جارية بـ12 نقطة والدراسات انتهت أو في طور الإنجاز بالنسبة ل 83 نقطة.

شكرا للسيد الرئيس والسادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة في إطار التعقيب للحاج ابراهيم، تفضلوا.

المستشار السيد ابراهيم السالمي:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير على الإجابة وربما السؤال ديالي ما.. كنت أتمنى يكون السيد الوزير المعني بالأمر لأنه أدرى بهاذ الشي اللي غادي نقول في التعقيب، يكون فاهمو أكثر ويعطينا بعض الإيضاحات أخرى.

أنا السيد الوزير لم أتكلم عن الجفاف، أتكلم عن الفيضانات بالنا كنعيشو مع الجفاف فلا عن الفيضانات ولا يحزنون، فأسباب نزول سؤالي، السيد الوزير، هو أنه تكلمت عن السدود كلها إلا المشكل الواقع في سد معين غادي كمثال هنا وهو سد سيدي محمد بن عبد الله. هذا السد لما أنشئ كانت هناك طريق تسمى طريق ثلاثية، ما عرفتش أشنو كان إسمها طريق ثلاثية أولا؟ 204 ثلاثية، لأن ما عرفتش أش تسمى؟ الطريق كانت عليها قنطرة ما قبل الاستقلال إلى حتى قبطنا الاستقلال إلى فاش تنشأ السد، بطبيعة الحال الكل يعلم السدود بالأهمية القصوى لأن الحمد لله لولا هاذ السياسة الرشيدة ديال المغفور له الحسن الثاني في بناء السدود بحال جيراننا كون راه حنا كنموتو بالعطش، فالسياسة الرشيدة هاذي كنا فرحانين.

إنما اللي كنتكلم عليه، السيد الوزير، هو أنه هاذ السد لما تنشأ طمرت القنطرة، كانت هناك قنطرة وصبحوا ساكنة العالم القروي كلهم الآن تيعيشوا في عزلة في شبه جزيرة وهاذ القنطرة هاذي كانت كتربط واحد المجموعة ديال القبائل بالعاصمة أو بالأحرى بمدينة سلا، القبائل منها قبائل

احصاين، السهول، ازعاير، ازمور حتى المعازيز.. فكانت هي المتنفس وكتعرفو بأن الطريق كيف ما كيسميها الجميع هي الشريان فكانوا هاذ الناس في قلب هاذ القبائل، إذا تقطعت الطريق بقاو هاذ الناس كيعيشوا في عزلة تامة، أين يصرفون منتوجاتهم؟ أين هذا..؟

فلهذا السبب كنت كنطرح هاذ السؤال وكنت طرحتو أكثر من مرة السيد الوزير لأنه كانت دائما كتكون لنا وعود وأحيانا كانت كتكون هناك وعود ترقيعية بحال دارو لنا عبارة، ذلك اللي كيعبروا عليها باش تعبر من هاذ الضفة إلى الضفة الأخرى، غالب الأحيان ملي كتمشي لذيك العبارة كتلقاها خاسرة وواقفة من الجهة الأخرى، فما هو الحل؟ والكل الآن كينادي بنك العزلة عن العالم القروي، هاذي مناسبة السيد الوزير، هاذي هي المناسبة كانت قنطرة هناك تتحول وتعمل قنطرة أخرى في الناحية الأخرى وتبقى الناس كما هو وشكرا السيد الوزير والسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، السيد الوزير لكم الكلمة للرد على تعقيب السيد المستشار.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

كذلك السيادة المستشارين المحترمين أن السؤال الذي توصل به السيد وزير التجهيز لا يحتوي بتاتا على المعلومات ولا على الموضوع الذي طرحه السيد المستشار في تعقيبه، بحيث سؤاله خال من أي مثال وتيقول: وأمام هذه الظاهرة التي لا يمكن التغالضي عنها والتي تشكل عرقلة كبرى أمام مصالح ساكنة العالم القروي الاقتصادية والاجتماعية وتزيد من حدة العزلة بالنسبة للمناطق.. نود أن نسأل سيادتكم عن الخطة المتوفرة لدى وزارتكم لاستصلاح المنشآت المغمورة وإعادة بنائها..

بكيفية عامة، كيف غادي يمكن لهاذ الوزير، غادي يجي يستحضر هو ويفكر هو بأنه السيد المستشار يمكن لو يعقب وتعطي واحد المثال يتعلق بعبارة اللي تتدي ولا ما تجيبش أو شي قنطرة أو شي سد؟ بحيث هاذي أشياء كيمكن لها تكون في سؤال كتابي وتوجهوه للسيد الوزير المعني وغادي يعطيكم جميع الإيضاحات حول ما طرحتموه وأنا متفق معكم إذا كانت هذه الإشكالية مطروحة فكان لابد.. أو كان يمكن أن تدرج حتى بحال اللي عملوا أحد السادة المستشارين تيعطيو كمثال وتيمكن يكون الوزير تيعطي الجواب وتيعطيكم معلومات.

ولهذا جواب خالي من هاذ المثال، لهذا لا يمكن نهائيا أن نعطي أية معلومات فيما يخص هذه النقطة، ولكم سأبلغها مع ذلك للسيد وزير التجهيز لكي يوافيكم كتابة بالمعلومات حول هذه الإشكالية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم، ألفت النظر العادة جرت عندما يطرح السؤال مستشار معين، عادة ما يعطي أمثلة والوزارة في حد ذاتها عندما تتلقى أسئلة من طرف السادة المستشارين حول مواضيع عامة يهتمون بواضعي السؤال ويهتمون كذلك بالمنطقة التي ينتمي إليها صاحب السؤال هذه هي العادة التي جرت ودائما الوزراء عندما يأتون، يأتون تقريبا مهيئين للأجوبة حتى على كل ما يحيط بصاحب السؤال.

كيفما كان الحال نشكرك السيد الوزير على تفضلك بالإجابة على الأسئلة التي طرحها السادة المستشارون حول قطاع التجهيز، وننتقل إلى قطاع الصحة بأول سؤال موجه إلى السيد وزير الصحة حول توفير اللقاحات ضد السموم في المستوصفات بالعالم القروي، هذا السؤال قدم من طرف المستشارين المحترمين الحاج حسن واهروش والسي محمد الزعيم. الحاج حسن لكم الكلمة.

المستشار السيد حسن واهروش:

السيد الرئيس، السادة الوزراء، اخواني المستشارين،

وبعد، لا يخفى على سيادتكم ظروف عيش المواطنين بالعالم القروي وما يقومون به من أنشطة في حياتهم اليومية قد تعرضهم إذا ما قدر الله إلى بعض الإصابات ومن ضمنها حالات التسمم بفعل لدغات العقارب أو الأفاعي أو ما شابه ذلك.

ولست في خاجة إلى تذكيركم السيد الوزير بالخصاص الكبير الذي لاتزال تعاني منه الأرياف المغربية في مجال البنيات والتجهيزات الصحية وندرة ما يتوفر عليه من وسائل وإمكانيات مادية من آليات وأدوية، إضافة إلى النقص في الأطر الصحية وعدم انتشاره بكيفية فعالة في مختلف مناطق عالمنا القروي، وذلك على الرغم من المجهودات التي بذلتها حكومة التناوب لتغيير هذا الواقع سواء من خلال ما تم إنجازه حتى الآن أو من خلال ما هو مقرر في المخطط الخماسي للتنمية.

وعلاقة بهذا الموضوع، أود سيدي الوزير أن نسائلكم حول الإجراءات التي تعتزم وزارتكم اتخاذها من أجل توفير الأدوية واللقاحات المضادة للتسمم بالعالم القروي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير الصحة.

السيد التهامي الخياري وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم، السادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيد المستشار على السؤال الذي طرحه، في الواقع طبعا هو الإشكال المطروح هو أنه الاختصاصيين ما متفقينش فيما يخص طريقة علاش لدغات العقارب

والأفاعي، الآن الاتجاه اللي كاين من ناحية المعالجة هو أن المعالجة كتكون في أماكن الإنعاش.

Les Services de réanimationماشي باللقاحات ويمكن لي نقول لكم بأن هذا هو البرنامج اللي غادي عليه الوزارة وهاذ الشي ماشي غير عندنا هاذ الشي كاين.. أنا في هاذ الأيام الأخيرة قرأت مقال حول نفس القضية. يمكن لي نقول لكم بأن كان هناك برنامج وراه انطلق كيف ما كتذكرو العام اللي فات كنا انطلقنا فيه من قلعة السراغنة، برنامج اللي كيهدف أولا باش الناس لما يتعضوا يلتجئوا لوسائل العلاج العصرية أي المصحات.

يمكن لي نقول لكم بأنه في عام 2000 كانت اللي تحالت علينا في الوزارة 4300، في عام 2001، 14000 حالة غير تظهر لكم بأن من ناحية التأطير وديال تحسيس المواطنين تقدمنا كثيرا خلال هذه السنة، في عام 2000، استعملنا ذاك اللقاح اللي تكلمتو عليه كانت النتيجة 8 موتى بالنسبة لكل ألف، في عام 2001 ما ستعملناش، كانت النتيجة 3 لكل ألف ديال الوفيات لأن غير مرتبطة بقضية تواجد اللقاح.

الإشكال اللي مطروح في الواقع ماشي هو اللقاح، الإشكال هي وسائل الإسعاف وديال النقل بسرعة إلى المستشفيات وأنتم كتعرفوا بأن في هاذ الميدان باقي عندنا مع الأسف خصاص وخصنا نجتهد وجميع الجماعات المحلية ودولة باش نوفرو، ماشي غير في هاذ القضية، في عدد ديال القضايا بالنسبة للعالم القروي، الإشكال الأول والأساسي هي كيفاش لماشي إنسان يكون في خطر يمكن لنا نستعفوه بسرعة.

حنا الآن كنتناقشو في إطار تهيئ ميزانية 2003 وكنا اقترحنا في 2002 ما أقنعناشي الشركاء ديالنا الآخرين في الحكومة ولكن كيظهر لي في عام 2003 حنا غادين في هاذ الاتجاه ديال عملية على الأقل ديال سيارة الإسعاف بالنسبة لكل جماعة قروية.

وبالتالي نتمنى باش في الميزانية ديال عام 2003 نغطيو كل الجماعات القروية، في الواقع درنا الحساب حوالي 15 مليار سنتيم درنا 6 مليار وشي بالنسبة لعملية الجفاف ممكن من الناحية الصحية باش نقومو بهاذ المجهود كمجتمع ديال على الأقل سيارة ديال الإسعاف بالنسبة لكل جماعة لأن فيما يخص التأطير الآن كتعرفو ما غاديش نرجع في هاذ السنة هاذي، سنة أو سنة ونصف 1600 طبيب اللي مشات إلى العالم القروي..

ولكن خصنا الطبيب ما يمكنش يكون كل الآلات متوفرة وكل التجهيزات متوفرة في كل محل، خصنا الوسائل لما الطبيب يشوف شي واحد إذا كانت دعت الضرورة خصنا الوسائل باش نقلو بسرعة المريض إلى المحل اللي غادي تكون فيهه متوفرة الوسائل ديال العلاج لأنه كما كتشوفو المجهود كاين مجهود ولكن كيظهر لي الإشكال الأساسي بالنسبة لهاذ القضية وقضايا أخرى هو الإمكانية جيال تنقيل المريض بسرعة باش يمكن لو يتعالج في ظروف حسنة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب السي حسن؟ تفضلوا.

المستشار السيد حسن واهروش:

السيد الرئيس، السيد الوزير، إخواني المستشارين،

السيد الوزير، نحن لا ننكر المجهودات التي تقوم بها حكومة التناوب هنا أقول بأن الدولة قامت وتقوم بمجهودات جبارة في جميع القطاعات سواء تعلق الأمر بقطاع الصحة أو التجهيز أو الفلاحة والتعليم إلى آخره، وأود السيد الوزير هنا أن أستغل الفرصة لكي أنوه بوزارة المالية التي وفرت وسائل مادية لتطبيق المخطط كما هو مقرر. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم،

السؤال الموالي دائما للسيد وزير الصحة حول المصابين بالقصور الكلوي للمستشارين المحترمين السادة عبد الكريم الناصري، السي مصطفى الحديوي والسي محمد بن الشايب. الكلمة، تفضلوا السي الناصري.

المستشار السيد عبد الكريم الناصري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، السادة المستشارين،

إن السؤال الذي أطرحه اليوم من هذا المنبر الموقر قد سبق أن وجهته آنيا بتاريخ 2001/04/21 أثناء الوقفة الاحتجاجية التي تظاهر فيها 100 شخص مصابين بمرض القصور الكلوي وذلك يوم 10 أبريل بساحة ابن سينا عندما سمعوا نبأ توقف جمعية تدعيم المستشفيات نظرا لنقص مساعدة المحسنين التي كانت تضمن لذوي الدخل المحدود العلاج المجاني المتمثل في تغيير الدم مرة أو مرتين في الأسبوع متمنين الحل العاجل للمشكل لكون المصابين كثر عددهم، حاجة المواطنين تزيد يوم بعد يوم، وهذا همنا جميعا نتقاسمه وهناك مثل عربي شائع يقول "ختامه مسك"، حيث وجدت في البرنامج المتعلق باللجان برمجة مشروع قانون من الأهمية بمكان ويجب أن يحظى بالأولوية وتجند الجميع لإخراجه إلى حيز التنفيذ وطبعا بعد إدخال بعض التعديلات لإغناء النص ألا وهو المشروع المتعلق بالتغطية الصحية.

لكن أقول والكل يتفق معي كان يجب أن يكون هذا المسك ليس في الخاتمة بل في البداية حتى نسهر على حسن تطبيقه، خصوصا وأن نهاية الدورة على الأبواب، لكن نحن في حزب الاستقلال كان ولازال وسيبقى من ضمن أولويات مطالبه موضوع التغطية الصحية للجميع وعلى قدر المساواة مدنا وقرى، لأن هذا الموضوع يعتبر من

صلب الاختيارات الجوهرية والإصلاحات الرامية إلى تحسين مواردنا البشرية من أجل إدماج اجتماعي حقيقي الفئات عريضة من مجتمعات لتكريس أحد الحقوق الأساسية للإنسان المغربي ألا وهو الحق في الصحة كما منصوص عليه في الدستور المغربي متوخين التكافؤ في توزيع الخدمات الطبية وضمان الاستفادة منها في ظل المساواة بين جميع الشرائح وذلك عن طريق التكافل الاجتماعي والتضامني بالنفقات الصحية لكون القطاع يعاني لحد الآن من عدة مشاكل سواء في التمويل أو التدبير أو تسيير الموارد والوسائل القانونية والتنظيمية، وهذا يتجلى ضمن النفقات الإجمالية للصحة إضافة إلى مشاكل التمويل التي تصرفها المستشفيات العمومية بسبب عدم كفاية الميزانية وضعف الميزانية وضعف الاستفادة من مواد التأمين الاختياري وغياب آليات مؤسساتية تتعلق بالمساعدة الطبية لذوي الدخل المحدود وزيارة على ضعف التمويل.

لذا السيد الوزير يبقى تدبير وتسيير جميع الموارد الموضوعة رهن إشارة وزارة الصحة غير محكم إضافة إلى تنظيم غير ملائم للمؤسسات العلاجية الأساسية وصعوبات في التنسيق.

لذا نسائلكم السيد الوزير هل هناك مجهود لتكثيف الأنشطة المرتبطة وتعزيز الصحة والوقاية ومحاربة الأمراض؟ وهل هناك تحسين في نوعية الخدمات الصحية بما فيها العلاجات؟ وهل هناك سياسة دوائية اجتماعية ناجعة لجعل الدواء في متناول السكان مع التحكم في التكلفة وذلك بتشجيع صناعة البدائل الدوائية؟ وهل هناك توسيع للتكوين الطبي على المستوى الجهوي وتنمية البحث العلمي في الميدان الصحي؟

السيد الوزير، الأسئلة كثيرة في هذا المجال لأن بلادنا بدون إصلاح في المجال الصحي لا يمكن أن نتكلم عن أي شيء آخر. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.. الحاج ابراهيم تفضلوا لكم الكلمة.. إذن لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال الذي كان مخصصا للمصابين بالقصور الكلوي.

السيد وزير الصحة:

شكرا السدي الرئيس،

السيد الرئيس المحترم، السادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيد المستشار المحترم على سؤاله وعلى اهتمامه بالمرضى ذوي القصور الكلوي، طبعا ولو أنه في الأخير طرح سؤال عام فيما يخص قطاع الصحة وفي السياسة ديال وزارة الصحة، أنا مستعد نجاوب غير، خص يكون الوقت باش نجاوب ونقول لكم أش تدار في هاذ العام ونصف أو عامين وأش تدار من قبل باش يمكن لنا نقيمو لأن التقييم دائما ما يكونش تقييم في المطلق.

السيد رئيس الجلسة:

ابتداء من الغد السيد الوزير ستكون لنا جلسة معكم مطولة على مستوى اللجنة يمكن لنا نتوسعو أكثر ما يمكن.

السيد وزير الصحة:

..وأش تقدم وأش تأخر، إذن فيما يخص هاذ الجانب هذا يمكن لي نقول للسادة المستشارين وكتعرفوني ماشي زيادة فيه، أول مرة كايسن هناك برنامج شامل ومتكامل فيما يخص مرضى القصور الكلوي أقول أول مرة في تاريخ المغرب مبني على ثلاثة أسس: الأساس الأول هو الوقاية من مرض القصور الكلوي والوقاية لأن جزء مهم من القصور الكلوي مرتبط بداء مرض السكري، أنا سبق لي أخبرت السادة المستشارين بالبرنامج الطموح اللي عندنا ديال البحث عن المرض وتحديد وسائل معالجة المرض والسادة المستشارين كيعرفوا بأنه لأول مرة في تاريخ المغرب منذ الاستقلال الحكومة تقرر دعم دواء من الأدوية، أول مرة منذ الاستقلال الدولة تتدخل وصندوق المقاصة يتدخل فيما يخص الدواء هو دواء الأنسولين أول مرة في تاريخ المغرب لأن حقيقة كاين المرض، كاين انعكاسات المرض وبغينا الوقاية بالنسبة للأمراض اللي كتنتج عن مرض السكري.

كاين الجانب الثاني هو La greffe، الآن يمكن لي نخبر السادة المستشارين بأن كل المراسيم والقرارات موجودة ومؤكد أن قبل آخر غشت غادي تقع المصادقة عليها باش يمكن للمستشفيات ديالنا تدخل في العلاج ديال القصور الكلوي عن كطريق .

ثم ثالثا أول مرة في تاريخ المغرب هناك 24 مستشفى مرة واحدة اللي غادي يتجهزوا باش ناخذو العلاج ديال 1600 مريض وماشي كلام، الصفقة أتعلنت الأظرفة تفتحت بالأمس وغادي نبداو في عمل بالنسبة لعشرين مستشفى يعني غادي نقربو حتى العلاج بالنسبة للمواطنين والمواطنات علما أن غادي يبقى عندنا واحد الخصاص ديال 400 لأن الآن اللي عندنا حسب التقييم ديالنا كاين حوالي 2000 ديال المواطنين والمزاطنات اللي عندهم القصور الكلوي وحاجة إلى علاج القصور الكلوي وما كيتعالجوش، 1600 غادي نهيء لهم الظروف و400 بلاشك عاود القطاع الخاص ومع وسائل أخرى يمكن لنا نتغلبو على الإشكالية..1600 Pour l hémodialyse مريض قبل آخر السنة عادي يمكن لهم زيادة على ما كيتعالج الآن يمكن لهم يتعالجوا فيما يخص تصفية الدم وهذا ماشي كلام، هاذي صفقات خرجت في الصحافة وبالأمس وقع فتح الأظرفة، دخلنا في إطار معالجة إشكالية

التمويل دخلنا في إطار كراء الآلات، هاذي كذلك وسيلة جديدة باش نتخلبو على الصعوبات المالية اللي عندنا.

طبعا كاين الإنجاز اللي غادي يسهل المأمورية بالنسبة لهاذ العمل كلو هو التغطية الصحية اللي غادي تمكننا باش نواجهو في ظروف أحسن هاذ الإشكال اللي مضرر منو واحد العدد كبير من المواطنات ومن المواطنين، إذن السيد الرئيس كما كتشوفو هناك أول مرة هاذ الإشكالية ديال القصور الكلوي أول مرة هناك تصور وكنتمناو باش نمشيو من هنا لآخر السنة نوصلو إلى حل نهائي لهاذ المشكل علما بأن La greffe غادي تساعد كذلك كثير في هذا الميدان السيد الرئيس.

طبعا فيما يخص ابن سينا هاذي جمعية كما كيعرفوا السادة المستشارين كانت مكلفة بواحد الجزء من المواطنين، مع الأسف ما بقاتش قادرة باش تتكلف بهم من العلم اللي فات والدولة أخذت على عاتقها ماشي غير ذاك 93، بالوسائل وكنقلبو بالوسائل الأخرى، أخذينا واحد 90 آخرين الآن عمليا بصفة استثنائية السنة الماضية واخذين 18 ديال المرضى وقع إشكال هذا مشكل آخر فيما يخص طريقة اشتغال ابن سينا، مشكل آخر أنا عندي تقييم يخص ابن سينا، مع الأسف الآن بالله كيشتغل.

فيما يخص القصور الكلوي الناس اللي كيأديوش، بينما كيمكن لنا نتصورو كذلك باش في ابن سينا تفتح كذلك بالنسبة للناس اللي كيخلصوا التعضدية وذاك الشي اللي كتخلص التعاضدية ماكيخلص واحد التعاضدية يمكن نداويو جوج مواطنين بدون مقابل الآن مع الأسف فيما يخص ابن سينا باقي إلى حد الآن يتمشاو على أساس ماكياخذو في المستشفى إلا الناس اللي ما كيأديوش هذا مشكل خصنا نتخلبو عليه في المستقبل. شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تتبعنا الالتزام ديالكم في التلفزيون فيما يخص موضوع ابن سينا.. تبعنا الموقف الذي أعلنتم عليه في القناة الأولى أو الثانية فيما يخص موضوع معالجة القصور الكلوي في مستشفى بن سينا والمشاكل التي يعيشها المصابون من جراء عدم تحمل المصاريف من طرف الجمعية التي كانت تواكب هذا العمل. السي بن الشايب لكم تعقيب؟ تفضلوا.

المستشار السيد محمد بن الشايب:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، إخواني المستشارين،

نشكر السيد الوزير على البشرى التي زفها لنا حقيقة لأول في تاريخ المغرب وكيكون مشروع عند الوزارة باش تعالج هاذ الظاهرة الخطيرة معالجة جدرية مشكور السيد الوزير على الإيضاحات ونحيي فيه هذا الإقدام نتمنى يزيد هاذ الإقدام إن شاء الله.

التعقيب ديالي السيد الرئيس والسيد الوزير هو انه ذكرتو بأنه كاينة التغطية الصحية ستغطي هذه المسائل، هي التغطية الصحية حقيقة مشروع جاءت به الحكومة مشروع هائل ولكن سوف لن يغطي جميع الفئات وسوف يغطي الفئات التي تشتغل، أما الفئات وما أكثرها لاتشتغل وخاصة الفئات الفقيرة والغير ميسورة والتي تعاني من الأمراض المزمنة ومنها القصور الكولي ولهذا أنا أخاف من جواب السيد الوزير على أنه من 1600 والمستشفيات 24 مستشفى، اللي عندو التغطية الصحية سوف يستفيد واللي ما عندوش التغطية الصحية لا يستفيد، بغينا السيد الوزير يشرح لنا هذه القضيـــة..

السيد رئيس الجلسة:

نبدأ المشروع على مستوى اللجنة غدا إن شاء الله ونتعرفو على مضمون التغطية الصحية بصنفيها..

المستشار السيد محمد بن الشايب:

الأمراض المزمنة كيعانيو منها الفقراء وتعلمون السيد الوزير أن المغرب يعرف تزايد الفقر مع الأسف حسب الإحصائيات الأخيرة المنشورة وأن الطاقة الشرائية حتى هي تعرف تقلصا متزايدا وهذا النظام كان مقتصر على المحسنين المحسنين كيعيى اللي كيعطي وما كيعياش اللي كيقبض وإذا هذا الدور الدولة هي اللي خصها تقوم به وخاصة وزارة الصحة فيما يخص الأمراض المزمنة وأعطانا ربما حل لمرض السكري ولكن كيبقى التساؤل واش الناس اللي ما عندهمش تغطية صحية غادي يستفيدوا أو لا يستفيدوا؟ هذا مشكل كبير.

ثانيا مرض مزمن آخر وهو اللي كيعانيو من أمراض السكري واللي كيقتنيو مادة الأنسولين حنا لأن الحكومة مشكورة لأنها دعمت عن طريق صندوق المقاصة ولكن كاين فئات مسحوقة ضعيفة لا تجد ما تنفق فكيف بها تشتري مادة الأنسولين؟ إذن يجب تخصيص ميزانية خاصة لدعم هذه الفئات لأن هذه أمراض مزمنة وأمراض قاتلة.

الجوع اليوم ما بقاش يقتل، الانسان ما بقى حتى واحد يجوع يدق على الدار الأخرانية ياخذ ما ياكل ولكن مرض مستعصي ومزمن كيعاني منو خص اللي يشد بيده، بغينا السيد الوزير يجاوبنا في هاذ المسائل هاذي. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي بن الشايب الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

السيد الرئيس، أنا بغيت نصحح، أنا من الناس اللي دائما كيلحوا على شكر المحسنين والمحسنات في هذا البلد..

كيعملوا الخير ولكن كذلك كأمانة فيما يخهص داء القصور الكلوي أكثر من70٪ الدولة اللي كتحملها حنا باغين المحسنين منا لا ننكر أن 70٪ الدولة اللي كتقوم بهاذ الشي.

ثانيا فيما يخص الأنسولين، الأغلبية الساحقة ديال المواطنين والمواطنات اللي كياخذوا الأنسولين، ياخذوها الآن بالمجان من المستوصفات ومن المراكز الصحية ديال الدولة بلاشك دون المستوى، دون الحاجيات ديال المواطنين ولكن المسائل اللي كاينة كاينة، الدولة تاخذ على نفقتها..

ثالثا فيما يخص كذلك السيد الرئيس ولو عاد غادي نناقشو التغطية الصحية، أنا بغيت نأكد بأن التغطية كما سبق لنا قلنا وها انتم غادي تناقشوها وتجي للجلسة العامة واقفة على جوج ديال الرجلين، كاين

التأمين الإجباري وكاين المساعدة الطبية والمساعدة الطبية ماشية للناس الفقراء اللي ماعندهمش وحسب المشروع ديال القانون اللي غادي يناقشوه الناس اللي غادي نقرو شكون هم الفقراء بصفة دائمة واحد ثلاث سنوات، شكون هو الناس الفقراء، هاذوك الناس غادي يتمتعوا على الأقل بنصف التكفل اللي عند الناس اللي عندهم التأمين الإجباري، حنا ضامنين بالنسبة للفقراء باش الدولة تتكفل بهم وبالتالي الناس اللي ماعندهمش غادي يدخلوا في إطار الأمراض المزمنة كيدخلوا في إطار التكفل من طرف الدولة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. آخر سؤال في قطاع الصحة حول التوقيت المهني المستمر ما يسمى بـTPA سؤال طرح من طرف المستشارين المحترمين السادة: نور الدين بركاع وكذلك من طرف السي أحمد أمهال والسي محمد الشافعي. السي نور الدين لكم الكلمة لطرح سؤالكم.

المستشار السيد نورالدين بركاع:

السيد الرئيس، السيد الوزير، اخواني المستشارين،

سؤالي يتعلق بالتوقيت المهني المستمر أوما يعرف بـ TPA، لقد وعدت الحكومة من خلال تصاريحها على البرلمان وفي مناسبات كثيرة بإعادة هيكلة قطاع الصحة وضمان التغطية الصحية كذلك، إلا أنه وبعد قرابة خمس سنوات مازال القطاع يعرف بعض الاختلالات، بل ونفس الخروقات.

وفي هذا السؤال أخص بالذكر إشكالية الاستمرار في العمل بنظام الوقت المهني المستمر أو TPA وذلك ضدا على القانون، حيث لازال الأطباء المعنيون الجامعيون يواصلون العمل في المصحات الخاصة بهذا النظام رغم نفاد صلاحيته.

وللتذكير فقد فتح المجال أمام هؤلاء الأساتذة الأطباء للعمل نصف يوم مرتين كل أسبوع بالقطاع الخاص بنظام كان مؤقتا تم إقراره منذ ثماني سنوات خلت وذلك عندما كانت الأجور التي تدفع لهم ضعيفة مقارنة مع الخدمات أو المجهودات التي كانوا يقومون بها، وكذلك نظرا لضعف الإمكانيات والتجهيزات بالمستشفيات العمومية، إلا أن هذا النظام لم يعد أي مبرر للاستمرار فيه خاصة وأن تاريخ الانتهاء بالعمل بهذا النظام قد مر عليه كما قلت أكثر من ستة أشهر.

فاليوم، السيد الوزير، الآية قد انقلبت وأصبح معظم الأوقات يقضيها هؤلاء الأطباء خارج المستشفيات العمومية أو المراكز الاستشفائية، يقضونها بالمصحات الخاصة والقليل من الوقت يقضونه داخل المراكز الاستشفائية الجامعية، مما ينعكس سلبا على الخدمات الطبية بالمستشفيات العمومية، هاته الخدمات التي أصبحت بطيئة إن لم نقل رديئة حيث يتحمل المواطن ذو الدخل المحدود فاتورة هذا التهميش.

هذا بالإضافة إلى تضرر الأطباء الطلبة يعني الأطباء الصاعدين، يتضررون في تكوينهم، حيث إن هؤلاء الأطباء الأساتذة هم الذين يتولون تكوين الأطباء الطلبة وتدريبهم، بل ويشرفون كذلك على البحوث الجامعية. هذا دون أن أذكر طبعا أن هذا النوع من الممارسة يعتبر منافسة غير شريفة وغير نزيهة مع القطاع الخاص وذلك لعدم دفع المستحقات الضريبية، فهذا نوع من اللاتوازن الضريبي المجحف والغير العادل الذي من شأنه فتح الباب أمام عدة انحرافات.

فالحكومة، السيد الوزير، تتحمل مسؤولية كبيرة في هاته الفوضى واللامبالاة وحتى لا تتكرر المآسي التي شهدناها في الإضرابات الأخيرة، ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا الإطار؟ وهل تنوون وضع حد للعمل بنظام الوقت المهني المستمر أوTPA مع العلم، وأكرر، أنه قد انتهت المدة المسموح بها للعمل وفق هذا النظام؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم، السادة المستشارين المحترمين، أشكر السادة المستشارين الذين طرحوا هذا السؤال، أنا بغيت أولا أنا بالنسبة لـTPA انتهت لأن القانون اللي كنظم TPA وصل النهاية ديالو، طبعا كاين إشكالية واللي مطروحة بصفة شمولية ما هي علاقات المستقبل ما بين القطاع العام والقطاع الخاص؟ كيظهر لي الإشكالية TPA ancienne fomule تطرح في إطار منظور شمولي ومتكامل وأنا كنت تكلمت معكم والسادة المستشارين حول الميثاق الوطني حنا مهيئينو موجود ولكن نظرا لقرق

الاستحقاقات المقبلة ما بغيناش إذا قدمناه الآن كيظهر عاود ثاني يمشي يتأول شي تأويل اللي هو ماشي تأويل صحيح ولكن في هذا المشروع ديال الميثاق، وراه مسودة الميثاق اللي حنا فيها كاين تصور ديال العلاقات بصفة عامة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وكيظهر لي في هاذ الإطار خص نشوفو الوضعية ديال TPA القديمة اللي قلت من الناحية القانونية انتهت وغدا إذا وقع شي مشكل في شي مصحة بلا شك غادي تكون عندو انعكاسات من الناحية القانونية.

كنعرفو كذلك كاين بعض الناس في القطاع العام كذلك اللي كيشتغل في مصحات، لهذا كاين الآن تفكير في منظور شمولي فيما يخص العلاقات ديال القطاع العام والقطاع الخاص وخلال الأسابيع والأشهر المقبلة بلا شك غادي تكون مناسبة باش نتناقشوها جميع ونوجد وما هو الأليق بالنسبة لبلادنا لأن خص هاذ القطاعين يتعاونوا في صالح خدمة الصحة ديال المواطنين والمواطنات. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، لكم تعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد نور الدين بركاع:

.. إلا أنه نريد أن نذكر بالوضعية المأساوية التي يعرفها الأطباء والممرضين المنتمين إلى القطاع الخاص وكذلك القطاع العام والوضعية الصحية كذلك بالبلاد، حيث كنا نأمل أن تقوم الحكومة بوضع استراتيجية صحية شمولية واضحة المعالم واتخاذ كذلك إجراءات قانونية لوضع حد لعدم احترام قوانين وأخلاقيات ممارسة الطب ببلادنا بصفة عامة احتراما وصيانة لكرامة وحقوق المواطن.

فكما ذكرتم الطب الخاص والعام، ففعلا القانون 94 - 10 ينص على أن الطب في المغرب يمارس بقطاعين دون غيرهما وهما القطاع الخاص والعام وهناك قضايا أخرى يلزم فيها احترام القانون مثلا ممارسة الطب العلاجي مكان طب الشغل من طرف بعض المؤسسات كالمكتب الشريف للفوسفاط والمكتب الوطني للكهرباء وغيرهم.. وهاذ الشي يعتبر منافسة غير شريفة للقطاع الخاص وكذلك العام على السواء. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، لكم رد السيد الوزير؟

السيد وزير الصحة:

السيد المستشار المحترم عندكم الحق، هذا إرث بالنسبة للجميع كاين هناك بصفة عامة يمكن نقول لأن تقريبا كلشي كيشتغل خارج القانون في ميدان الطب، هذا الواقع، كاين واحد التوازنIn équilibre général ولكن في إطار عدم احترام القانون ولهذا الإشكالية اللي مطروحة خصنا إعادة النظر عدم احترام القانون ولهذا الإشكالية اللي مطروحة خصنا إعادة النظر وتأهيل كل القوانين المنظمة لقطاع الصحة، ولهذا كما قلت لكم مرارا أنه لما تجي تقيس شي حاجة وكتبغي تصلحها، كتصيب بأن كلشي واقف على هاذيك الحاجة اللي ما كانتش صحيحة وإذا قستها كلشي غادي يمشي.

لهذا كيخص إعادة النظر بصفة شمولية وناخذو بعين الاعتبار التطور اللي وقع فيما يخص البلاد في هاذ الميدان هذا.النظام اللي كان عندنا منذ الاستقلال أدى المهمة ولكن الآن تجاوز، خصنا نظام صحي داخلة فيه التغطية الصحية وداخل فيه منظور جديد ديال العلاقات ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، خصنا واحد المنظور متكامل حنا اشتغلنا فيه خلال هاذ السنة الأخيرة، كنا كنتمناو أنه نوجدو هاذي خمس أشهر أو ست أشهر مع الأسف واحد كيشتغل كيكون عندو Agenda ولكن كاين عدد ديال القضايا اللي خص يتعاد فيها النظر الآن كلشي الأمور جاهزة ولكن ما بغيناش نطرحوها الآن لأن الظروف ماشي مواتية اللي النقاش يكون نقاش رزين، لا خلفيات سياسية بمعناها الضيق..

لهذا فضلنا بعد الاستحقاقات يطرح للنقاش، حنا أو أحد آخر، على كل حال الوزارة مهيأة باش يطرح للنقاش هذا الميثاق الوطني للصحة اللي نعيدو وفيه النظر ونرتبو الأوراق ديالنا من جديد. شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير وشكرا له كذلك على الإجابة ومساهمته في هذا الحوار حول الأسئلة التي طرحت فيما يخص قطاع الصحة.

قبل رفع الجلسة أذكر السادة أعضاء لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية أن الاجتماع الذي كان مقررا مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفوية قد أجل إلى موعد لاحق بطلب من بعض الفرق البرلمانية.. لجنة العدل لازالت تحتفظ بالاجتماع ابتداء من الساعة السادسة والنصف مع السيد وزير السكنى.

إذن بإذنكم أرفع الجلسة موعدنا إلى جلسة لاحقة.